استقالة الدويسان من «التشريعية» لعدم التحقيق في الدعوة إلى التعاون مع إسرائيل

فيصل الدويسان

قدم النائب فيصل الدويسان استقالته من عضوية اللجنة التشريعية والقانونية بسبب عدم تحقيق مكتب المجلس في الواقعة التي حدثت باجتماع اللجنة يوم الاحد 2014/1/21، والواقعة التي حدثت في اجتماع اللجنة يوم الاحد 2014/1/26، وجاء نص الاستقالة كالتالي:
اتقدم اليكم - مع شديد اسفي - بطلب الاستقالة من عضوية اللجنة التشريعية والقانونية بسبب عدم قيام مكتب المجلس بالتحقيق في الشكوى المقدمة من قبلنا لكم عما صدر من احد اعضاء اللجنة التشريعية من الدعوة الى شرعية التعامل مع دولة الكيان الصهيوني في عدد من المجالات، والشكوى الاخرى بتعدي احد مستشاري اللجنة على شخصنا بما يتجاوز دوره وطبيعة عمله، كما تقدمت بطلب تفريغ شريط الاجتماعين المذكورين ليتبين لكم وجه الحق والحقيقة واتخاذ ما يلزم لفرض احترام مكانة بيت الشعب.
وانى - سيدي الرئيس - قد بعثت اليكم بالشكوى الاولى ولم تضمن ضمن بند الرسائل الواردة فضاعت بين تلاوم مكتب الامانة العامة ومكتب الرئيس، كما وعدت - غير مرة - من قبلكم بالنظر في موضوعي الشكوى وقد وردني جوابكم شفاهة ان مكتب المجلس سيقوم باستدعائي لسماع تفاصيل موضوعي الشكوى. وبعد ان مضى شهران على موضوع الشكوى الثانية ولما يتحقق النظر في احد موضوعيها، وتجنبني من مكتب المجلس القسط والنصف، وتبدى لي منهم الهضم والعسف، وتجاهلوا موضوعي الشكوى، اما تراخيا واما تقاليا او لدعوى لا يحيط بها الا العالم بخفيات الصدور، فإني لا اجد بدا من التقدم باستقالتي من اللجنة المذكورة اعتبارا من تاريخ هذا الكتاب.

فيصل الدويسان: لا أستغرب موقف الحكومة من علاوة الأولاد بل موقف النواب

أبدى النائب فيصل الدويسان عدم استغرابه من موقف وزير المالية الرافض لزيادة علاوة الأولاد، ولكن الأمر الذي يدعو الى الاستغراب هو موقف أعضاء مجلس الأمة.

وبين الدويسان انه قام بتقديم النصيحة للنواب تحت قبة عبدالله السالم، وهي عدم إمهال الحكومة الوقت كي لا تضيع هذه القضية المهمة، واصفا إياهم في بيت شعر قال فيه: «وأمرتهم امري بمنعرج اللوا فلم يستبينوا النصح الا ضحى الغد».

وهذا هو حال النواب الآن الذين وثقوا في الحكومة والذين كنت على يقين تام بعضهم أصابع الندم بأن الحكومة تلعب على الوقت وتناور لكي تحقق أهدافها لفرملة المقترح الخاص بزيادة علاوة الأولاد.

وأشار الدويسان الى انه اذا كانت الحكومة جادة في هذا الأمر فلتقدم مشروعا يكون به نوع من البدائل، اما اذا كانت تخشى التضخم ولديها بعض الحقائق التي قد تكون بها مصداقية فعليها تقديم حلول شاملة للمواطن الذي أثقلت كاهله الأعباء المالية.

العدساني: نرفض الدخول في «مكاسر» مع الحكومة بشأن علاوة الأولاد

رياض العدساني

استغرب النائب رياض العدساني ما يحصل بين المجلس والحكومة بشأن علاوة الأولاد، رافضا الدخول في مكاسرة معها بخصوص الزيادة التي يطلبها المواطن الكويتي، وضعف المجلس بهذا الشأن. وأشار العدساني إلى أن هناك الكثير من المشروعات التي تسببت في هدر مالي مثل ستاد جابر والداو والجمارك إضافة إلى أن الدولة قدمت الكثير من المساعدات لدول الجوار، متسائلا لماذا ينتقص من حق المواطن، والقول ان الزيادة تتسبب في هدر وزيادة في الأسعار غير مقبول.
وأكد العدساني على أن الزيادة بـ 25 فوق الـ 50 إذا حسبت لن تزيد على ميزانية الدولة أكثر من 230 مليون دينار سنويا، علما أن الحكومة لا تنمية ولا مشاريع لديها.
وأضاف العدساني ان على النواب أن يضعوا المقترح الذي يريدونه وعليهم التصويت عليه مع الحكومة في المجلس ليتبين حينها من الذي مع الزيادة ومن الذي ضدها، مبينا أنه ليس مع الهدر ولكنه مع حق المواطن في الزيادة.

للأبناء الحرية في اختيار جنسية الوالد بعد سن الرشد

عاشور والصالح يقترحان منح الجنسية لأبناء الكويتية المتزوجة من أجنبي

صالح عاشور

خليل الصالح

قدم النائبان صالح عاشور وخليل الصالح اقتراحا بقانون بتعديل المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية جاء كالتالي:

مادة أولى

تضاف إلى المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 المشار إليه فقرة جديدة نصها التالي: واستثناء من ذلك، يكتسب الجنسية الكويتية كل من ولد في الكويت أو في الخارج لأم كويتية وأب اجنبي، وللمولد خلال السنة التالية لبلوغه سن الرشد ان يقرر اختيار جنسية ابيه.

مادة ثانية

يلغى البند ثانيا من المادة الخامسة من المرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 المشار اليه.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل المادة الخامسة من المرسوم الأميري رقم 15 لسنة 1959 بقانون الجنسية الكويتية كما يلي: لوحظ أن المرأة الكويتية التي تتزوج من أجنبي وترزق منه بأولاد تعاني الكثير بسبب اعتبار أولادها أجانب تبعا لجنسية أبيهم، وتظهر هذه المعاناة بوضوح عند التحاق الأولاد بالمدارس والجامعات وكذلك في الرعاية الصحية والبحث عن عمل، مع أن الزواج من اجنبي أمر مباح شرعا ولا تثريب عليه ولا يجوز أن تعاقب المرأة الكويتية بسببه.

ورفعا لهذه المعاناة التي تقاسي منها كثير من الكويتيات، أعد هذا الاقتراح بقانون الذي يضيف إلى المادة الخامسة من قانون الجنسية الكويتية فقرة جديدة تنص على أن يكتسب أولاد الكويتية التي تتزوج من اجنبي الجنسية الكويتية مع حفظ حقهم في اختيار جنسية أبيهم خلال السنة التالية لبلوغهم سن الرشد.

وقد اقتضى ذلك بالضرورة إلغاء البند ثانيا من المادة الخامسة من قانون الجنسية.

وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية ـ البلغارية يجري مباحثات مع رئيس البرلمان البلغاري

أكد رئيس وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الكويتية - البلغارية النائب حمد الهرشاني أن لقاءه مع رئيس البرلمان البلغاري ميخائيل ميكوف تناول مناقشة قضايا الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين، وكذلك مناقشة إلغاء الفيزا عن المواطنين الكويتيين لتعزيز السياحة في بلغاريا.

وقدم الهرشاني دعوة شخصية من رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إلى رئيس البرلمان البلغاري لزيارة الكويت.

كما اجتمع الوفد بنائب رئيس البرلمان ورئيس مجموعة الصداقة البرلمانية البلغارية - الكويتية البروفيسور علي عثمان ايماموف.

وتم خلال الاجتماع مناقشة سبل التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والرياضية والصحية والاستثمارية والزراعية، خاصة أن هذه الزيارة تأتي تزامنا مع مرور 50 عاما على تأسيس العلاقات الكويتية - البلغارية.

د.منصور الظفيري وعبدالله العدواني وطلال الجلال وحمد سيف يسلمون رئيس البرلمان البلغاري درعا تذكارية

واجتمع الوفد مع رئيس وأعضاء لجنة الشؤون الخارجية يانكي ستوئيلوف، تم خلالها مناقشة العلاقات السياسية بين الدولتين وسبل تطوير السياسات التجارية والاقتصادية بينهم.

وشدد عضو لجنة الصداقة البرلمانية عبدالله العدواني على ضرورة إلغاء القيود المتبعة لمنح الفيزا للمواطنين الكويتيين.

كما اجتمع الوفد بنائبة رئيس جمهورية بلغاريا مارغاريتابوبوفا وتم خلال اللقاء مناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك وتنميتها ووضع الاتفاقيات الثنائية وتجديدها وخاصة المتعلقة بالمجال الثقافي والتعليمي.

واكد عضو لجنة الصداقة طلال السهلي على أهمية تطوير العلاقة بين البلدين في جميع الجوانب تحقيقا للمصلحة المشتركة وخاصة الموضوع المتعلق بتأشيرة دخول بلغاريا بالنسبة للكويتيين.

ويتكون وفد مجموعة الصداقة البرلمانية الثالثة إلى جمهورية بلغاريا من رئيس الوفد العضو حمد الهرشاني، ونائب الرئيس طلال السهلي، والعضو عبدالله العدواني، والعضو فيصل الكندري، والعضو سلطان الشمري.

اللغيصم مهنئاً صاحب السمو بنجاح القمة: عوّدتنا على لمّ الشمل العربي

سلطان اللغيصم

هنأ النائب سلطان اللغيصم صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على نجاح القمة العربية التي استضافتها الكويت. وقال اللغيصم في تصريح صحافي ان صاحب السمو عودنا دائما على لم الشمل والوحدة بالصف العربي والخليجي وهو مدرسة ديبلوماسية قل نظراؤها، مبينا ان سياسية لم الشمل وتوحيد الصف وعدم الالتفات للخلافات من أبرز ملامح ديبلوماسية صاحب السمو.

وذكر اللغيصم ان النطق السامي خلال المؤتمر تضمن معاني وأهداف عدة لابد من الالتفات لها والعمل بها لما تحمله من بعد نظر وخبرة عريقة.

وأضاف اللغيصم: ان الخلافات بين الدول العربية يجب حلها والسير قدما في طريق التنمية والتطور من أجل راحة ورفاهية الشعوب.

خليل عبدالله يهنئ سمو الأمير بنجاح القمة العربية

د.خليل عبدالله

هنأ النائب د.خليل عبدالله الشعب الكويتي وصاحب السمو الأمير على نجاح القمة العربية واقامتها في ظل اوضاع استثنائية، وأشاد بالسياسة الخارجية الحكيمة، وهنأ النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الخارجية على نجاح هذه القمة، مشيدا بمسؤولي وزارة الداخلية على الإجراءات الأمنية التي عدت بسهولة ولو أننا عانينا ساعات، فذلك لتعزيز دور الكويت على الساحة العربية والإقليمية، وشاكرا الجميع على الجهود التي بذلوها لإنجاح هذه القمة.

الهاجري: تخصيص جائزة سنوية للمبدعين والمتميزين من ذوي الاحتياجات الخاصة

ماضي الهاجري

قدم النائب ماضي الهاجري اقتراحا برغبة جاء فيه: ايمانا من حرص الدولة على توفير الرعاية للمعاق، حيث قامت الدولة بإنشاء إدارة التربية الخاصة كأساس لتعليم وتأهيل ابناء هذا البلد العزيز، من ذوي الاحتياجات الخاصة كما تم إنشاء المجلس الأعلى للمعاقين لهذا الغرض، وقد شهدت العقود الماضية تطورا كبيرا في مجال تقديم الامكانيات والوسائل التعليمية والمهنية واتساع آفاق المناهج والبرامج التأهيلية وتزامن ذلك مع التطور التكنولوجي وسبل التعليم المتطورة التي تصب في مساعدة تلك الفئة، وإذا كانت النتائج العلمية والعملية لتأهيل وتدريس هذه الشريحة الإنسانية مصدر تفاؤل وسعادة كان هناك تفوق متميز وإبداع مبتكر وقدرات تبعث على الفخر من هذه الشريحة الإنسانية.

لذا اتقدم بهذا الاقتراح الذي ينص على تخصيص جائزة سنوية للمتميزين والمبدعين من ذوي الاحتياجات الخاصة في كل المجالات الدينية والأدبية والعلمية والرياضية، على أن يتم ذلك بالتعاون مع كل من وزارة التربية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي والمجلس الأعلى للمعاقين والنادي العلمي والهيئة العامة للشباب والرياضة.

عسكر يقترح إنشاء مشروع وطني لجمع وإعادة فرز النفايات الإلكترونية

عسكر العنزي

قدم النائب عسكر العنزي اقتراحا برغبة جاء في مقدمته: تمر الكويت بحالة تلوث بيئي خطير جراء عدم وجود متابعة جدية لمعالجة القمامة بصورة علمية حديثة، مما ساهم ذلك في توليد مشاكل بيئية كبيرة جراء الدفن الخاطئ للنفايات الكيماوية وغيرها تحت الارض وناهيك عما تسببه من غازات سامة تضر بالوضع البيئي، وان النفايات الإلكترونية تمثل في الوقت الحاضر مشكلة تؤرق العالم بسبب المخاطر البيئية والصحية التي تحدثها نتيجة لتراكمها وصعوبة التخلص منها او اعادة تدوير بعض موادها حيث تتسبب هذه النفايات التي تحتوي على مواد ثقيلة سامة مثل الكادميوم والليثيوم والرصاص والزنك خللا في نمو الخلايا ونشوء الأمراض كما أنها مسبب رئيسي لأمراض القلب والأوعية الدموية والدماغ.

ونص الاقتراح على قيام الجهة المعنية بالوضع البيئي بالكويت بالإسراع بجلب البرامج والأجهزة الحديثة في مجال التخلص من النفايات، مع عدم دفن وردم النفايات بالصورة المخالفة التي تتم حاليا، واستغلال هذه النفايات لتوليد الطاقة الكهربائية كما في الدول الحديثة.

وإنشاء مشروع وطني مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص يهدف الى جمع وإعادة فرز النفايات الإلكترونية ومعالجة هذا النوع من النفايات بطرق متطورة وخاصة.

الحويلة يسأل وزير المالية عن أعداد وتكلفة المباني المؤجرة للاستعمالات الحكومية

د.محمد الحويلة

وجه النائب د.محمد الحويلة سؤالا برلمانيا لوزير المالية انس الصالح جاء فيه: توفر الدولة المباني للمصالح الحكومية لاستغلالها في المهام الرسمية والاستخدامات الحكومية، فتضع الضوابط والقواعد اللازمة لضبط وتنظيم الايجار بما فيها حسن استغلال تلك المباني في الاغراض المخصصة لها، وعهدت الى وزارة المالية تنفيذ ذلك.

ولما لوحظ من زيادة الاعتمادات المالية بميزانية الدولة 2013/2012 لبند الايجار وزيادة عدد المباني المطلوب استئجارها، اذ تتعدى مئات الملايين، وهذا فيه هدر للمال العام وذلك لتوافر مساحات الاراضي غير المستغلة وتوافر السيولة المالية، فالاصل والقاعدة هو البناء وان يكون لكل جهة حكومية من التي تستأجر لها الدولة مقر خاص بها ينشأ لها وفق احتياجاتها ومهامها وخصوصيتها، فمن الضروري ان يكون هناك تنسيق بين الجهات المعنية لتوفير الاراضي اللازمة لإنشاء تلك المقارات، والاستثناء في الايجار يكون للمؤسسات الحكومية المؤقتة التي لا توجد لها مبان حكومية شاغرة.

لذا يرجى تزودي وافادتي بالآتي: كم تبلغ الكلفة المالية لاستئجار المباني المخصصة للاستخدام الحكومي سنويا وذلك بكشف يبين المبلغ الاجمالي منذ العام 2009 حتى تاريخ ورود السؤال؟ وهل هناك خطة لبناء مقار ومبان خاصة للاجهزة والمؤسسات الحكومية التي تستأجر الدولة لها مقار ومباني؟ اذا كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بها، واذا كان الجواب بالنفي فلماذا لم يتم بناء مقار ومبان للمؤسسات طالما هناك حاجة وبشكل دائم للتأجير وتحمل الدولة مبالغ كبيرة تقدر بمئات الملايين كل عام وهو ما يعتبر هدرا صريحا للمال العام؟ وما عدد المباني المؤجرة للاستعمالات الحكومية والمهام الرسمية بواسطة وزارة المالية في كل محافظة وذلك بالتفصيل الوافي خلال الفترة من 2009 حتى تاريخ ورود السؤال؟ وما القواعد والضوابط الموضوعة والمنظمة لتأجير المباني للاستغلال الحكومي والمهام الرسمية وضمان استغلالها في الاغراض المخصصة لها؟